



SAQAAN & PARTNERS

Advocates & Legal Consultants

قانون السجل التجاري
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وفق آخر التعديلات

Commercial Register Law
No. 34 of 1976, as amended

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦

في شأن السجل التجاري

(وفقاً لآخر تعديل صادر في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٢٠)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

الباب الأول

الأحكام الخاصة بالسجل التجاري

مادة (١):

يعد في كل محافظة أو مدينة يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة سجل تجارى أو أكثر يقيد فيه أسماء التجار الخاضعين لأحكام هذا القانون.

مادة (٢):

يجب أن يقيد في السجل التجاري:

- (١) الأفراد الذين يرغبون في مزاولة التجارة في محل تجارى.
- (٢) شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة مهما كان غرضها.
- (٣) الأشخاص الاعتبارية العامة التي تباشر بنفسها نشاطا تجاريا.
- (٤) الجمعيات التعاونية التي تباشر نشاطا تجاريا.
- (٥) الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يزاولون أعمال الوكالة التجارية بأنواعها المختلفة عن المنشآت الأجنبية.

ويتعدد القيد بالنسبة للمحل الرئيسي، أو الفرع أو الوكالة أو المركز العام للشركة حسب موقع كل منها.

مادة (٣):

يشترط فيمن يقيد في السجل التجاري الآتي:

- ١- أن يكون مصري الجنسية.
- ٢- أن يكون حاصلًا على موافقة بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة بالنسبة للأفراد والشركات المنشأة لممارسة نشاط تجاري.
- ٣- أن يكون حاصلًا على موافقة بمزاولة النشاط الصناعي من الغرفة الصناعية المختصة بالنسبة للمنشآت الصناعية، أيًا كان شكلها فردية أو شركة أو محلا صناعيا وأيًا كان حجمها المنشأة لممارسة نشاط صناعي. (٢)(٣)

مادة (٤):

استثناء من أحكام المادة السابقة، ومع مراعاة حكم المادة ٢٣ ودون إخلال بأحكام القانون المنظم للقيام بأعمال الوكالة التجارية، يتعين على الأجانب القيد في السجل التجاري في الحالات الآتية:

- (١) موافقة الهيئة العامة للاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في حالة المشروعات التي تنشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة.
- (٢) إذا كان الأجنبي شريكا في شركة من شركات الأشخاص بشرط أن يكون أحد الشركاء المتضامنين على الأقل مصريا وأن يكون للشريك المصري المتضامن حق الإدارة والتوقيع وأن تكون حصة الشركاء المصريين ٥١% على الأقل من رأس مال الشركة.
- (٣) كل شركة - أيًا كان شكلها القانوني - يوجد مركزها الرئيسي أو مركز إدارتها في الخارج إذا زاولت في مصر أعمالا تجارية أو مالية أو صناعية أو قامت بعملية مقولة بشرط موافقة هيئة الاستثمار.
- (٤) الأجانب المزاولون لنشاط التصدير وفي حدود هذا النشاط سواء أكانوا أفرادا أو شركاء في شركات أشخاص أو أموال أيًا كانت أنصبتهم في رأس المال. (١)

مادة (٥):

على كل من قيد بالسجل التجاري أن يكتب على واجهة محله وفي جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسمه التجاري مشفوعا ببيان مكتب السجل المقيّد به ورقم القيد.

مادة (٦):

على كل من تم قيده في السجل التجاري أن يطلب طبقا للأوضاع المقررة، التأشير في السجل التجاري بأي تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك. ويؤشر مكتب السجل التجاري من تلقاء نفسه بكل بيان يتعلق بالتاجر أو بالشركة ويتم قيده في السجل المنصوص عليه في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها.

مادة (٧):

على قلم كتاب المحكمة التي تصدر منها الأحكام المبينة فيما بعد ضد أحد التجار أو إحدى الشركات المنصوص عليها في البندين (١، ٢) من المادة (٢) أن يرسل صورة من كل حكم، خلال شهر من تاريخ صدوره إلى مكتب السجل التجاري المختص للتأشير بمقتضاه في السجل.

- (١) أحكام إشهار الإفلاس أو إلغائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ التوقف عن دفع الديون أو تعديله.
- (٢) أحكام قفل التفليسة وأحكام إعادة فتحها.
- (٣) أحكام إعادة الاعتبار.
- (٤) الأمر الصادر بافتتاح إجراءات الصلح، والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو بإبطاله أو إقفال إجراءاته والأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائي أو بفسخه أو بإبطاله.
- (٥) الأحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجز على التاجر أو بتعيين القائمة والوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجز.
- (٦) القرارات الصادرة بإعطاء الإذن للقاصر بالتجار في محل تجارى أو بإلغائه أو بالحد منه.
- (٧) الأحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية واسم القيم وتاريخ تعيينه.
- (٨) الأحكام الصادرة بالطلاق أو بالتفرقة الجسمانية أو المالية إذا اقتضى الحال ذلك.
- (٩) أحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين.
- (١٠) أحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم.

مادة (٨):

يقدم طلب القيد أو التأشير خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون من التاجر أو المديرين أو الممثلين القانونيين للمنشأة الصناعية أو الشخص الاعتباري أو مدير الفرع بحسب الأحوال إلى مكتب السجل التجاري الذى يقع في دائرته المركز الرئيس أو الفرع.^(٤)

ولمكتب السجل التجاري أن يكلف الطالب تقديم ما يراه من مستندات تؤيد صحة بيانات الطلب وللمكتب أن يرفض الطلب إذا لم يتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ويجب أن يكون قرار الرفض مسبباً، وأن يبلغ إلى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهرين من تاريخ تقديمه.

ويجوز لصاحب الشأن الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري في المواعيد المقررة للطعن في القرارات الإدارية.

مادة (٩):

يجدد القيد في السجل التجاري كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد، ويقدم الطلب من أصحاب الشأن المشار إليهم في الفقرة الأولى من المادة (٨) من هذا القانون خلال الشهر السابق لانتهاء المدة، ولا يجدد القيد

إلا بعد سداد الرسوم المقررة، ويقبل الطلب إذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهااء المدة، على أن يؤدي الرسم في هذه الحالة مضاعفاً. (٥)

ويمحى القيد في حالة عدم تقديم طلب التجديد بعد مضي تسعين يوما من تاريخ إنذاره بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول.

مادة (١٠):

على التاجر أو من ينول إليه المحل التجاري أو الممثلين القانونيين للشخص الاعتباري حسب الأحوال أن يطلبوا طبقاً للأوضاع المقررة محو القيد من السجل التجاري في الأحوال الآتية:

(١) اعتزال التاجر تجارته، ومغادرته البلاد نهائياً أو وفاته.

(٢) انتهاء تصفية الشخص الاعتباري أو توقف نشاطه.

مادة (١١):

يجب تقديم طلب محو القيد المنصوص عليه في المادة السابقة خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجبها، فإذا لم يقدم صاحب الشأن طلب المحو كان على مكتب السجل التجاري أن يمحى القيد من تلقاء نفسه بعد التحقق من السبب الموجب له.

وعلى المكتب في هذه الحالة أن يبلغ ذلك إلى صاحب الشأن خلال العشرة الأيام التالية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يخطر الجهات الإدارية المختصة لاتخاذ الإجراءات المترتبة عليه.

مادة (١٢):

لكل شخص أن يحصل من مكتب السجل التجاري على صورة مستخرجة من صفحة القيد أو شهادة ببعض البيانات، أو شهادة سلبية في حالة عدم القيد.

ولا يجوز أن تشتمل الصور المستخرجة على ما يأتي:

(١) أحكام إشهار الإفلاس إذا حكم بإلغائها أو برد الاعتبار.

(٢) أحكام وقرارات الحجر إذا قضى برفع الحجر وللشريك أن يحصل على صورة طبق الأصل مستخرجة من عقد تأسيس الشركة وكل اتفاق لاحق سواء بتعديل شروط العقد أو إطالة أجل الشركة أو حلها أو وضعها تحت التصفية.

مادة (١٣):

تصدر وزارة التجارة صحيفة خاصة تسمى جريدة الأسماء التجارية تشهر فيها البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (١٤):

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير التجارة وتشمل على الأخص:

- (١) الشكل الذي يكون عليه السجل التجاري وسجل الوكلاء التجاريين ومكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستثمارية وكيفية القيد والتأشير والتجديد والمحو.
- (٢) إجراءات طلب القيد والتأشير والتجديد والمحو ومواعيد تقديمها وبياناتها ومستنداتها.
- (٣) الفهارس التي تمسك بأسماء التجار والشركات والأشخاص الاعتبارية العامة والجمعيات التعاونية التي تزاوّل نشاطا تجاريا والمنشآت المقيدة في السجل التجاري.
- (٤) إجراءات طلب الصور والشهادات المستخرجة من السجل التجاري.
- (٥) تحديد دور الوحدات المحلية في تنفيذ أحكام هذا القانون.

الباب الثاني

في الرسوم

مادة (١٥):

يحدد وزير التجارة الرسوم المستحقة على العمليات الآتية بما لا يجاوز:

البيان	مليم	جنيه
عن طلب قيد شركات الأموال أو تجديد القيد.		٥٠
عن طلب قيد التاجر الفرد بالسجل التجاري أو تجديد القيد.		٤
عن طلب التأشير بالسجل التجاري للتاجر الفرد.		٢
عن طلب قيد شركات الأشخاص أو تجديد القيد.		٨
عن طلب قيد لشركة الأشخاص التي يشارك فيها أجنبي أو تجديد القيد.		٢٠
عن طلب التأشير بالسجل التجاري لشركات الأشخاص.		٤
عن طلب التأشير بالسجل التجاري لشركات الأموال.		١٠
عن الشهادة السلبية.		١
عن كل صفحة من صفحات المستخرج أو عن شهادة البيانات.		٢
رسم الاطلاع على ملف شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو أقل.		١
عن نشر بيانات قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل.	٥٠٠	
عن نشر بيانات قيد الشركة أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل.		١

مادة (١٦):

يرد نصف الرسم المقرر في حالة رفض طلب القيد أو التأشير أو التجديد ولا تحصل رسوم على طلبات المحو من السجل التجاري.

وتعفي من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها مصالح الحكومة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والغرف التجارية.

الباب الثالث

أحكام عامة وعقوبات

مادة (١٧):

تحظر مزاولة التجارة في محل تجارى إلا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل الذي يقع في دائرته المحل التجاري. وتكتسب صفة التاجر من تاريخ هذا القيد ما لم تثبت تلك الصفة بطريقة أخرى.

مادة (١٨):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(١) كل من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد أو التأشير في السجل أو بالتجديد أو المحو. وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها ويقوم مكتب السجل التجاري المختص بالإجراءات اللازمة للتصحيح.

(٢) كل من ذكر على واجهة محله أو على إحدى المراسلات أو المطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله.

(٣) كل من يقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا أفشى سرا اتصل به بحكم عمله.

مادة (١٩):

كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه وتضاعف الغرامة في حالة العود، وفي حالة مخالفة المادة ١٧ تأمر المحكمة فضلا عن الحكم بالغرامة بإغلاق المحل.

مادة (٢٠):

يكون لأمناء مكاتب السجل التجاري ومن يقوم بأعمالهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التجارة صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (٢١):

على القائمين بتطبيق أحكام قوانين الضرائب والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية وغيرها التثبت من قيد الخاضعين لأحكام هذا القانون بالسجل التجاري عند كل تفتيش أو إجراء، وإخطار مكتب السجل التجاري المختص بأية مخالفة لأحكام هذا القانون.

وعلى مكاتب السجل المدني أن ترسل لمكتب السجل التجاري المختص في نهاية كل شهر بياناً بالتجار والشركاء المتضامنين الذين توفوا خلال ذلك الشهر.

الباب الرابع

أحكام وقتية وختامية

مادة (٢٢):

على التجار والشركات المقيمة أسماؤهم في السجل التجاري وقت العمل بهذا القانون طلب تعديل بيانات القيد بما يتفق مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية. فإذا كان قد مضى على القيد أو التجديد عند العمل بأحكام هذا القانون مدة تزيد على خمس سنوات فعليهم أن يطلبوا تجديد القيد خلال المدة المشار إليها.

مادة (٢٣):

يجوز للأجانب وفروع ومكاتب المنشآت والشركات المنصوص عليها في المادة (٤) المقيمة أسماؤهم في السجل التجاري وقت العمل بأحكام هذا القانون أن يستمروا في مزاولة النشاط التجاري بشرط أن تكون مقيمة عن نفس نوع التجارة.

مادة (٢٤):

يلغى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري وإلى أن تصدر اللائحة التنفيذية يستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذاً له فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (٢٥):

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها،

صدر برئاسة الجمهورية في أول جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (أول مايو سنة ١٩٧٦)

هوامش التعديلات

- (١) يضاف إلى المادة (٤) بند جديد برقم ٤ وفقاً لما جاء في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (ب) في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦.
- (٢) تستبدل نص المادة (٣) وفقاً لما جاء في القانون رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٧ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٢٤ تابع في ١٥ / ٦ / ٢٠١٧.
- (٣) تستبدل نص المادة (٣) وفقاً لما جاء في القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٩ مكرر (ز) في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٠.
- (٤) تستبدل الفقرة الأولى في المادة (٨) وفقاً لما جاء في القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٩ مكرر (ز) في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٠.
- (٥) تستبدل الفقرة الأولى في المادة (٩) وفقاً لما جاء في القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢٠ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٩ مكرر (ز) في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٠.

Law No. 34 of 1976 Concerning the Commercial Register

As amended through 30 September 2020

In the Name of the People

The President of the Republic

The People's Assembly has resolved the following Law, which we hereby promulgate:

PART I

Provisions Relating to the Commercial Register

Article (1)

One or more Commercial Registers shall be established in each governorate or city designated by a decision of the Minister of Trade. Such registers shall record the names of traders subject to the provisions of this Law.

Article (2)

The following persons and entities shall be required to register in the Commercial Register:

1. Individuals wishing to engage in trade through a commercial establishment.
2. Partnerships, joint-stock companies, partnerships limited by shares, and limited liability companies, irrespective of their objects.
3. Public legal persons that directly conduct commercial activities.
4. Cooperative associations that conduct commercial activities.
5. Natural and legal persons engaged in any form of commercial agency business on behalf of foreign establishments.

Separate registrations shall be required for the principal establishment, branch, agency, or head office of a company, according to the location of each.

Article (3)

Any person to be registered in the Commercial Register must satisfy the following conditions:

1. The applicant shall be an Egyptian national.
2. Individuals and companies established to conduct commercial activities shall have obtained approval to engage in trade from the competent Chamber of Commerce.

3. Industrial establishments shall have obtained approval to conduct industrial activities from the competent Industrial Chamber, regardless of their legal form, whether an individual establishment, a company, or an industrial premises, and regardless of their size, provided that they are established to conduct an industrial activity.⁽²⁾⁽³⁾

Article (4)

By way of exception to the provisions of the preceding Article, and subject to Article (23) and without prejudice to the provisions of the law regulating the conduct of commercial agency business, foreigners shall be required to register in the Commercial Register in the following cases:

1. Where approval has been obtained from the General Authority for Investment of Arab and Foreign Capital and Free Zones, in the case of projects established in accordance with the provisions of Law No. 43 of 1974 promulgating the Investment of Arab and Foreign Capital and Free Zones System.
2. Where a foreigner is a partner in a partnership, provided that at least one of the general partners is Egyptian, that the Egyptian general partner has the right of management and signature, and that the shares held by the Egyptian partners constitute at least 51% of the company's capital.
3. Where a company, irrespective of its legal form, has its principal office or place of management abroad and conducts commercial, financial, or industrial activities in Egypt, or undertakes a contracting operation, subject to the approval of the Investment Authority.
4. Foreigners engaged in export activities, to the extent of such activities, whether acting as individuals or as partners in partnerships or companies with share capital, irrespective of their respective interests in the capital.⁽¹⁾

Article (5)

Every person registered in the Commercial Register shall display their trade name on the façade of their establishment and include it in all correspondence, printed materials, and documents relating to their trade, accompanied by an indication of the Commercial Register office with which they are registered and their registration number.

Article (6)

Every person registered in the Commercial Register shall, in accordance with the prescribed procedures, apply for the entry of any change or amendment to the registration particulars in the Commercial Register within one month from the date of the contract, judgment, or event giving rise to such change or amendment.

The Commercial Register office shall also, on its own initiative, enter any particulars relating to a trader or company that are recorded in the register provided for under Law No. 11 of 1940 concerning the Sale and Pledge of Commercial Establishments.

Article (7)

The clerk's office of the court issuing any of the judgments specified below against a trader or a company referred to in items (1) and (2) of Article (2) shall send a copy of each judgment to the competent Commercial Register office within one month from the date of its issuance, so that the appropriate entry may be made in the register:

1. Judgments declaring bankruptcy or setting aside a declaration of bankruptcy, and judgments determining or amending the date on which payments ceased.
2. Judgments closing bankruptcy proceedings and judgments reopening them.
3. Judgments granting rehabilitation.
4. Orders commencing composition proceedings, and judgments approving, rescinding, or annulling a composition, or closing the relevant proceedings; and judgments approving, rescinding, or annulling a judicial composition.
5. Judgments and decisions imposing interdiction on a trader, appointing curators or agents for absent persons, removing such curators or agents, or lifting interdiction.
6. Decisions authorizing a minor to engage in trade through a commercial establishment, or revoking or restricting such authorization.
7. Judgments imposing a criminal penalty, together with the name of the curator and the date of the curator's appointment.
8. Judgments of divorce or separation in person or in respect of property, where applicable.
9. Judgments expelling partners or removing managers from office.
10. Judgments dissolving or liquidating companies, or declaring them null and void, and decisions appointing or removing liquidators.

Article (8)

An application for registration or for an entry in the Commercial Register shall be submitted, within the period prescribed by the Executive Regulations of this Law, by the trader, the managers, the legal representatives of the industrial establishment or legal person, or the branch manager, as applicable, to the Commercial Register office within whose jurisdiction the principal office or branch is located.⁽⁴⁾

The Commercial Register office may require the applicant to submit such documents as it considers necessary to substantiate the accuracy of the particulars contained in

the application. The office may reject the application if the conditions stipulated in this Law and the decisions issued in implementation thereof are not satisfied.

Any decision rejecting an application must state the reasons for rejection and must be notified to the interested party by registered mail with acknowledgment of receipt within two months from the date on which the application was submitted.

The interested party may challenge such decision before the Administrative Judiciary Court within the time limits prescribed for challenging administrative decisions.

Article (9)

Registration in the Commercial Register shall be renewed every five years from the date of registration or the date of the most recent renewal.

The application shall be submitted by the interested persons referred to in the first paragraph of Article (8) of this Law during the month preceding the expiry of that period. Registration shall not be renewed until the prescribed fees have been paid.

An application submitted within the ninety days following the expiry of the period shall be accepted, provided that double the prescribed fee is paid in such case.⁽⁵⁾

If no renewal application is submitted, the registration shall be deleted after ninety days have elapsed from the date on which the registered person was notified by registered mail with acknowledgment of receipt.

Article (10)

The trader, the person to whom ownership of the commercial establishment devolves, or the legal representatives of the legal person, as applicable, shall apply for deletion of the registration from the Commercial Register in the following cases, in accordance with the prescribed procedures:

1. Where the trader ceases trading, permanently leaves the country, or dies.
2. Where the liquidation of the legal person is completed or the legal person ceases its activities.

Article (11)

An application for deletion of registration referred to in the preceding Article must be submitted within one month from the date of the event necessitating such deletion.

If the interested party fails to submit an application for deletion, the Commercial Register office shall delete the registration on its own initiative after verifying the existence of the grounds requiring such deletion.

In such case, the office shall notify the interested party accordingly within the following ten days by registered mail with acknowledgment of receipt, and shall notify the competent administrative authorities to take the consequential measures.

Article (12)

Any person may obtain from the Commercial Register office an extract of a registration page, a certificate containing certain particulars, or a negative certificate confirming the absence of registration.

Extracts shall not include the following:

1. Bankruptcy judgments where the declaration of bankruptcy has been set aside or the person has been rehabilitated.
2. Judgments and decisions imposing interdiction where such interdiction has been lifted.

A partner may obtain a certified true copy extracted from the company's memorandum of association, together with any subsequent agreement amending the terms of the memorandum, extending the company's term, dissolving the company, or placing it into liquidation.

Article (13)

The Ministry of Trade shall publish a special gazette, to be called the *Trade Names Gazette*, in which the particulars specified by the Executive Regulations shall be published.

Article (14)

The Executive Regulations of this Law shall be issued by a decision of the Minister of Trade and shall include, in particular:

1. The form of the Commercial Register, the Register of Commercial Agents, and the registers of scientific, technical, and investment service offices, together with the procedures for registration, entry of amendments, renewal, and deletion.
2. The procedures for applications for registration, entry of amendments, renewal, and deletion; the applicable deadlines; and the particulars and supporting documents required.
3. The indexes maintained for the names of traders, companies, public legal persons, cooperative associations conducting commercial activities, and establishments registered in the Commercial Register.
4. The procedures for applying for extracts and certificates issued from the Commercial Register.
5. The role of local administrative units in implementing the provisions of this Law.

PART II

Fees

Article (15)

The Minister of Trade shall determine the fees payable for the following transactions, provided that such fees shall not exceed the amounts specified below.

Transaction	Milliemes	Pounds
Application for registration of a company with share capital, or renewal of its registration		50
Application for registration of an individual trader in the Commercial Register, or renewal of registration		4
Application for entry of an amendment in the Commercial Register in respect of an individual trader		2
Application for registration of a partnership, or renewal of its registration		8
Application for registration of a partnership in which a foreigner participates, or renewal of its registration		20
Application for entry of an amendment in the Commercial Register in respect of a partnership		4
Application for entry of an amendment in the Commercial Register in respect of a company with share capital		10
Negative certificate		1
Each page of an extract, or each certificate of particulars		2
Inspection of the file of a single company for half an hour or less		1
Publication of the particulars of an individual trader's registration, renewal, or amendment in the Commercial Register	500	
Publication of the particulars of a company's registration, renewal, or amendment in the Commercial Register		1

Article (16)

Half of the prescribed fee shall be refunded where an application for registration, entry of an amendment, or renewal is rejected. No fees shall be charged for applications to delete registrations from the Commercial Register.

Extracts and certificates requested by government departments, public bodies, local administrative units, and Chambers of Commerce shall be exempt from fees.

PART III

General Provisions and Penalties

Article (17)

Engaging in trade through a commercial establishment shall be prohibited unless the person's name is registered in the Commercial Register within whose jurisdiction the commercial establishment is located.

A person shall acquire the status of a trader from the date of such registration, unless that status is established by another means.

Article (18)

Without prejudice to any more severe penalty provided for under another law, the following offences shall be punishable by imprisonment for a period of not less than three months and not more than two years, and a fine of not less than one hundred Egyptian pounds and not more than five hundred Egyptian pounds, or either of these two penalties:

1. Any person who, in bad faith, submits incorrect particulars in connection with an application for registration, an entry in the Commercial Register, renewal, or deletion.

The court shall order the correction of such particulars in accordance with the procedures and within the time limits it determines. The competent Commercial Register office shall undertake the measures necessary to effect the correction.
2. Any person who displays on the façade of their establishment, or includes in any correspondence, printed materials, or documents relating to their trade, a trade name or registration number that does not belong to them, or indicates that they are registered when they have not obtained registration.
3. Any person entrusted with implementing the provisions of this Law who discloses confidential information obtained in the course of performing their duties.

Article (19)

Any other violation of the provisions of this Law or the decisions implementing it shall be punishable by a fine of not less than ten Egyptian pounds and not exceeding one hundred Egyptian pounds. The fine shall be doubled in the event of a repeat offence.

In the event of a violation of Article (17), the court shall, in addition to imposing the fine, order the closure of the establishment.

Article (20)

The registrars of the Commercial Register offices and persons performing their duties, as designated by a decision of the Minister of Justice in agreement with the Minister of Trade, shall have the status of judicial police officers for the purposes of implementing the provisions of this Law.

Article (21)

Those responsible for implementing the laws relating to taxation, labor, social insurance, and other matters shall verify, during every inspection or administrative procedure, that persons subject to this Law are registered in the Commercial Register. They shall notify the competent Commercial Register office of any violation of the provisions of this Law.

At the end of each month, civil registry offices shall send the competent Commercial Register office a statement identifying the traders and general partners who died during that month.

PART IV

Transitional and Final Provisions

Article (22)

Traders and companies whose names are recorded in the Commercial Register at the time this Law enters into force shall apply to amend their registration particulars so that they comply with the provisions of this Law and its Executive Regulations, within six months from the date on which the Executive Regulations enter into force.

If more than five years have elapsed since registration or renewal as of the date this Law enters into force, they shall apply for renewal of registration within the aforementioned period.

Article (23)

Foreigners, and branches and offices of establishments and companies referred to in Article (4), whose names are recorded in the Commercial Register at the time this Law enters into force, may continue to conduct their commercial activities, provided that they are registered in respect of the same type of trade.

Article (24)

Law No. 219 of 1953 concerning the Commercial Register is hereby repealed.

Until the Executive Regulations are issued, the decisions issued in implementation of the repealed Law shall remain in force to the extent that they do not conflict with the provisions of this Law.

Article (25)

This Law shall be published in the Official Gazette and shall enter into force three months after the date of its publication.

This Law shall bear the Seal of the State and shall be enforced as one of its laws.

Issued at the Presidency of the Republic on 1 Jumada al-Awwal 1396 AH (1 May 1976).

Amendment Notes

- (1) A new item, numbered (4), was added to Article (4), pursuant to Law No. 98 of 1996, published in the Official Gazette, Issue No. 25 bis (B), dated 30 June 1996.
- (2) The text of Article (3) was replaced pursuant to Law No. 75 of 2017, published in the Official Gazette, Issue No. 24 (Supplement), dated 15 June 2017.
- (3) The text of Article (3) was replaced pursuant to Law No. 198 of 2020, published in the Official Gazette, Issue No. 39 bis (G), dated 30 September 2020.
- (4) The first paragraph of Article (8) was replaced pursuant to Law No. 198 of 2020, published in the Official Gazette, Issue No. 39 bis (G), dated 30 September 2020.
- (5) The first paragraph of Article (9) was replaced pursuant to Law No. 198 of 2020, published in the Official Gazette, Issue No. 39 bis (G), dated 30 September 2020.



SAQAAN & PARTNERS

Advocates & Legal Consultants

Saqaan & Partners is a law firm established and registered under No. 211 with the Egyptian Bar Association